

المادة: دراسات نقدية 2

اعداد: الطالب: سطات شديا القثاى  
الرقم الجامعى: 242000811  
أستاذ المادة: د اشرف الفنى  
المهمة السادسة: الملكية الفكرية و السطو الأكادىمى

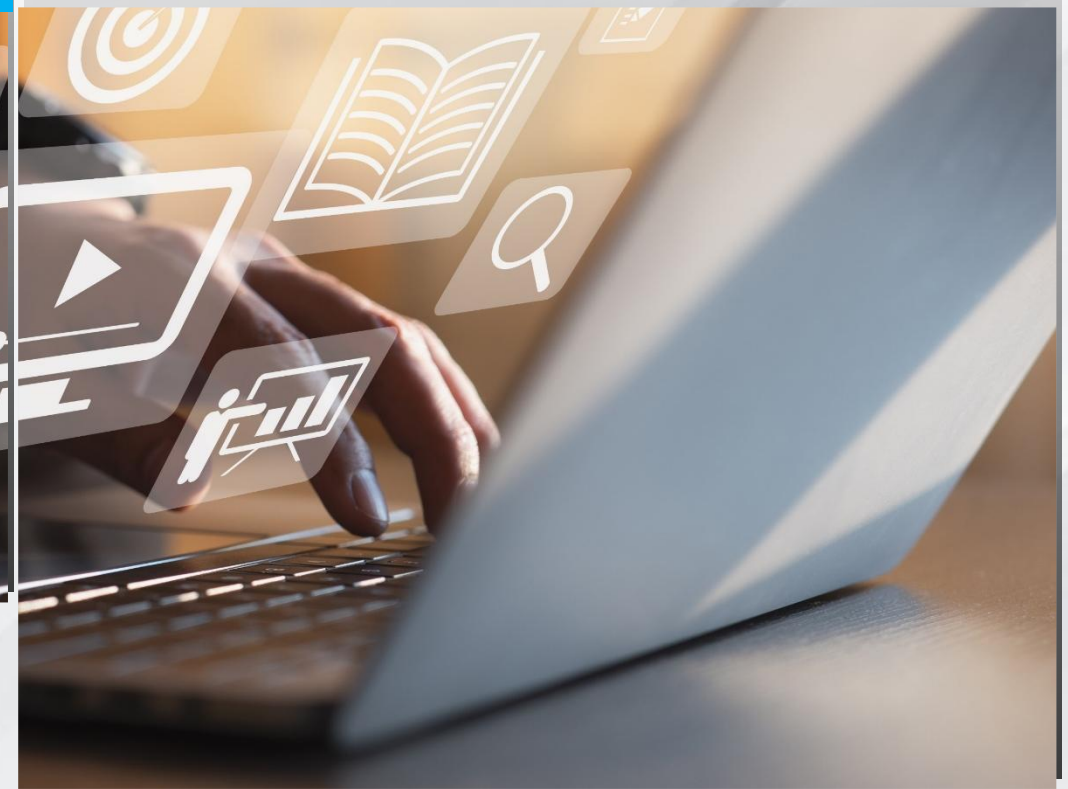


## Task No. 4

الطالب: سظام شديد القثامي

Chapter

01



رسالة ماجستير بعنوان "إدارة رأس المال الفكري ودوره في تحسين البيئة الاجتماعية بقطاع غزة"

سالم, فادي عصام (2015). إدارة رأس المال الفكري ودوره في تحسين البيئة الاجتماعية بقطاع غزة. أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا. غزة . جامعة الأقصى. (من صفحہ 1 الي 189)

## Chapter

## 01

. نقد الملكية الفكرية و السطو الأكاديمي

يمكن تنظيم النقد العلمي للرسالة في محورين رئيسيين: **التقييم الشكلي (التوثيق والاقتباس) والتقييم الأخلاقي (الملكية الفكرية والاستغلال الأكاديمي)**. إليك الإطار النقدي المتكامل الذي يمكنك اعتماده

أولاً، فيما يخص الجانب الشكلي من التوثيق والاقتباس، تبين لي من تتبع نظام التوثيق المعتمد في المتن أن الباحث التزم في مجمله باستخدام نظام التوثيق بالاسم والسنة داخل الأقواس، وهي طريقة أكاديمية متبعة، ولكنني لاحظت وجود تفاوت واضح في دقة الإحالات؛ ففي الفصل الثاني (الإطار النظري)، وردت عدة اقتباسات غير مباشرة أعاد الباحث صياغتها، غير أنها بقيت قريبة جداً من النص الأصلي لدرجة تستدعي وضعها كإقتباسات مباشرة بين مزدوجتين، خاصة تلك المتعلقة بتعريف (رأس المال البشري) و(الرأس المال الاجتماعي). كما أن بعض الاقتباسات المباشرة الواردة في ثنايا الفصول خلت من رقم الصفحة في أكثر من موضع، مما يُضعف قيمة الاحالة ويجعل مهمة التحقق من النصوص شاقة على القارئ. وبمراجعتي لقائمة المراجع في نهاية الرسالة، وجدت قصوراً في اكتمال البيانات الببليوغرافية لبعض المصادر الأجنبية، حيث افتقد بعضها إلى ذكر الناشر أو رقم بشكل أدق، خاصة وأن الرسالة تناقش (APA) المجلد للدوريات، وهو ما يستلزم من الباحث ضبط هذه القائمة وفق منهجية موضوعاً حديثاً يتطلب دقة متناهية في الإرجاعات العلمية.

أما عن نوعية المصادر التي اعتمد عليها الباحث ومدى ملاءمتها، فبالنظر إلى قائمة المصادر المعتمدة، أجد أنها تنوعت بين كتب أكاديمية عربية وأجنبية، وبعض الرسائل الجامعية المشابهة، إلا أنني أبدي تحفظي على اعتماده بشكل مكثف على مراجع عربية مترجمة عن الأدبيات الغربية دون العودة بشكل كافٍ إلى الأصول الأجنبية الحديثة في موضوع (إدارة المعرفة ورأس المال الفكري)، خاصة وأن الإنتاج الأجنبي في هذا المجال غزير ومتجدد. كما أن الاعتماد على مصادر تعود إلى سنوات قريبة من تاريخ إعداد الرسالة كان محدوداً، إذ غلبت المراجع الصادرة في أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة، مما قد يجعل الإطار النظري للرسالة بعيداً بعض الشيء عن المستجدات العالمية في مجال إدارة الأصول غير الملموسة، كما أنني لم أجد في قائمته أي إحالة إلى تقارير دولية صادرة عن البنك الدولي أو برامج الأمم المتحدة حول قياس رأس المال الفكري في المؤسسات العامة، وهو ما كان سيعزز من عمق التحليل النظري.

وفي سياق تقييم التزام الباحث بأخلاقيات الملكية الفكرية ومناهضة السطو الأكاديمي، مما يثير الاهتمام هنا هو أنني رصدت في الفصلين الثالث والرابع بعض النماذج والنظريات التفسيرية لم تُنسب إلى واضعيها الأصليين في المتن بشكل مباشر، بل وردت وكأنها مسلمات مفترضة، ومن ذلك نموذج (القياس المتوازن لرأس المال الفكري)، حيث أشار إليه الباحث في معرض عرضه دون أن يذكر المرجع الأساسي الذي ابتكره، مع أنه عاد وذكره في قائمة المراجع بشكل عامي، وهذا يعد إخلالاً بقواعد النسب الفكري. وبما أن الرسالة غير منشورة، فقد راجعت مرفقاتها بحثاً عن تقرير برنامج (Turnitin) أو ما يشابهه، ولم أجد ملحقاتاً خاصاً بنسبة الاستلال، مع أن هذا الإجراء أصبح شرطاً أساسياً في معظم الجامعات الفلسطينية اليوم، ورغم أن النتائج الميدانية تُظهر جهداً بحثياً معتبراً، إلا أن غياب هذا التقرير يترك علامة استفهام حول نسبة التداخل مع الأعمال السابقة، خصوصاً في أدبيات الفصل الثاني التي تعتبر فضاءً مكرراً في معظم رسائل الإدارة.

بالانتقال إلى **المنهجية المطبقة في البحث**، والتي صرح الباحث فيها باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، فقد وجدت أن هذه المقاربة تناسب طبيعة الموضوع، إلا أنني لدى قراءتي لتفاصيل منهجية البناء التحليلي أبدى تحفظاً على بعض النقاط الفنية؛ ففي الفصل الثالث حيث عرض إجراءات بناء الاستبانة، اكتفى الباحث بالإشارة إلى عرضها على المحكمين من دون أن يورد في متن الرسالة معاملات الصدق والثبات بشكل رقمي مفصل، بل ذكرها بصورة إجمالية، مما يضعف من قدرة القارئ على الحكم بموضوعية على صلاحية الأداة. كما أن الاعتماد على عينة قوامها 420 موظفاً من الوزارات الفلسطينية بغزة، واسترداد 380 استبانة بنسبة 90.5%، يعد مؤشراً إيجابياً على جدية الباحث الميدانية، ولكن الملاحظ أن الباحث لم يبرر بشكل كافٍ طريقة اختيار هذه الوزارات دون غيرها، ولم يوضح إن كانت هناك معايير طبقية أو واقعية في توزيع الاستبانات، مما يطرح تساؤلاً حول دقة تمثيل العينة لمجتمع الدراسة الأصلي. كما أنني لاحظت في سياق المعالجات الإحصائية أنه استخدم مجموعة من الاختبارات كعامل الارتباط واختبار (ت) وتحليل الانحدار، غير أنه لم يذكر في متن التحليل كيف تأكد من افتراضية التوزيع الطبيعي للبيانات قبل استخدام هذه الاختبارات البارامترية، وهو أمر أساسي في البحوث الكمية.

وأخيراً، في **فحص نتائج الدراسة ومدى اتساقها مع التوصيات**، أقر الباحث بأن مستوى الموافقة على إدارة رأس المال الفكري بلغ (59.95%)، وعلى تحسين البيئة الاجتماعية (62.42%)، وأن المتغير الأول يفسر (74.1%) من التغيرات في الثاني، وهي نتائج تدعم فرضية الدراسة بوضوح، إلا أن تعامل الباحث مع النتائج كان إنشائياً في بعض المواضيع دون ربطها بشكل نقدي بالواقع السياسي والاقتصادي الفريد لقطاع غزة، وهو جوهر المشكلة البحثية. أما التوصيات التي خرج بها كتحفيز المبدعين وتطوير المهارات القيادية والاستفادة من شكاوى الجمهور، فهي توصيات عامة قد تصلح لأي مؤسسة إدارية، ويفتقد كثير منها إلى صياغة إجرائية عملية تتلاءم مع خصوصية البيئة المحاصرة، وكأن الباحث انفصل قليلاً عن واقع التطبيق حين انتقل من التحليل الإحصائي إلى مرحلة الإثراء التطبيقي. وبناءً على هذه الملاحظات المتراكبة على مختلف جوانب الرسالة، أرى أن للبحث قيمة ميدانية اعتبارية، لكنه يحتاج إلى إعادة هيكلة في الجانب التوثيقي والمنهجي وإعادة صياغة للتوصيات لتصبح أكثر واقعية وارتباطاً بمشكلات المجتمع الفلسطيني، قبل أن يكون مؤهلاً للنشر كمرجع أكاديمي معتمد.



Thank You